

جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية

نسيمة أمال حيفري

جامعة محمد بن أحمد . وهران 2

ملخص:

لقد شهد العالم ثورة من نوع غير مألوف اصطاح على تسميتها بثورة المعلومات، فالثورة المعلوماتية الهائلة التي اخترقت الفضاء والمكان بسرعتها المذهلة لتتغل المعلومات خلال جزء من الثانية لا تمنعها حواجز طبيعية كانت أو سياسية كان لها الدور في دفع عجلة التطور كهذا الانفجار المعلوماتي الذي نشهده الآن هو ثمرة المزوجة بين تكنولوجيا الاتصالات كتكنولوجيا الحاسب الآلي والذي أدى إلى ميلاد علم جديد هو علم الاتصال المعلوماتي.

ونظرا للأهمية البالغة للوسائل الإلكترونية خاصة بظهور البنوك الإلكترونية كمفهوم جديد في ظل التعاملات المصرفية تم التطرف إلى وسائل الدفع الإلكترونية وكذا البورصات الإلكترونية المستخدمة في التجارة الإلكترونية كوسيلة لارتكاب جريمة تبييض الأموال في إطار ما يسمى بالبيئة الإلكترونية ومن ثم تم التطرق إلى الآليات القانونية اللازمة لمكافحة هذه الجريمة في ظل بيئة افتراضية.

الكلمات المفتاحية:

تبييض الأموال . بنوك إلكترونية . شرطة إلكترونية . وسائل اتصال حديثة . بورصة عن طريق الانترنت.

إن أغلب التشريعات العربية تستعمل ضمن قوانينها مصطلح غسيل الأموال أما المشرع الجزائري استعمل مصطلح تبييض الأموال للدلالة على هذه الجريمة.

هذا ولم يقم المشرع الجزائري بتحديد مفهوم لجريمة تبييض الأموال وإنما اكتفى بتحديد حالات ارتكاب جريمة تبييض الأموال من خلال المادة الثانية من القانون رقم: 01/05 المؤرخ في 2005/02/06 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

وتأتي عمليات غسل الأموال، وهي عبارة عن تحويل النقد الناتج من عمليات غير قانونية ومن جرائم إلى أصول أو نقد سائل يأخذ الصبغة القانونية والشرعية. ويتم ذلك التحول عبر صور وأشكال عدة، منها ما هو في القطاع العقاري أو عبر المصارف والبنوك، والتي هي من حيث الوسيلة الأسرع والأفضل، كما أنها تكاد تكون مسرحة أساسياً لعمل كل ما يلزم للتحويلات التي تغذي المجتمع، ولكن من مصدر غير قانوني⁽¹⁾.

يعد النظام المصرفي من أكثر الطرق المتبعة لغسيل الأموال، ومن خلال تتبع ظاهرة غسيل الأموال والأنشطة الإجرامية التي تتمخض عنها لوحظ أن زيادة هذه الظاهرة جاء نتيجة للتطورات التكنولوجية في الاتصالات وتعدد الخدمات المالية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة. كما أن توسع المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة أنشطتها على مستوى العالم بعد أن كانت تقتصر على المستوى المحلي، أي أن عولمة الاتصالات والمؤسسات المالية والتحرر المالي ورفع القيود وإزالة الحواجز، كل هذه العوامل أدت إلى توسع وانتشار هذه الظاهرة⁽²⁾.

ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات التي أصبحت المحدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات الأعمال والمال في ظل ذلك كله تطور مفهوم الخدمات المالية على الخطل تحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية. هذا ويمثل البنك الإلكتروني أحد مواضيع ما اصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الإلكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت⁽³⁾.

الإشكالية الرئيسية:

ما هي الآليات القانونية اللازمة لمكافحة جريمة تبييض الأموال في ظل التطور التكنولوجي السريع على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية؟

الإشكاليات الفرعية للدراسة:

- ✍ ما المقصود بالخدمات المصرفية الإلكترونية؟
- ✍ وما مدى تطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر؟
- ✍ ما هو دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في انتشار جريمة تبييض الأموال؟
- ✍ ما هي الآليات المقترحة لمكافحة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية؟
- ✍ من أجل الإجابة على هذه التساؤلات سوف يتم التطرق إلى المحاور التالية:

أولاً: دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في انتشار جريمة تبييض الأموال

1. البنوك الإلكترونية

2. البورصات الإلكترونية

ثانياً: الآليات القانونية لمكافحة جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية

1. أسباب انتشار جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية
2. شرطة الإنترنت: ضبطية خاصة بالجرائم الإلكترونية

المبحث الأول: دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في انتشار جريمة تبييض الأموال

في ظل العولمة والتجارة والصيرفة الإلكترونية ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد حمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتجارة الرقيق وأعمال الفساد الإداري والرشوة؛ لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ويطلق على هذه العمليات "غسيل الأموال". وتواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي. ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، ويعتبر البنك طرفاً أصلياً مشاركاً في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة.⁽⁴⁾

والمقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. في ظل هذا الهمط من الصيرفة أي لا يكون العميل

مضطرا للقتل إلى البنك إذ يم كنه القيام ببعض العطيات مع مصرفه وهو في منزل له وهو ما يعني تجاوز بعدي الزمان والمكان.

يجب التمييز بين نوعين من المصارف الالكترونية فهناك المصارف التي ليس لها موقع جغرافي وغير موجودة على أرض الواقع وتسمى بالمصارف الافتراضية أو الالكترونية وهناك مصارف عادية أو التي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة إلى تقديم خدمات إلكترونية، ولقد حظيت هذه الأخيرة بعدة تعاريف منها أن الصيرفة الالكترونية هي تقديم الخدمات المصرفية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أي من خلال الانترنت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع، وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل ودون التقاء مكاني بين العميل والمصرف.

ونظرا لأن التطور التكنولوجي في ما يتعلق بالتعامل المالي وبالأخص العمليات المصرفية كان له دور كبير في انتشار جريمة تبويض الأموال من خلال ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية ستقتصر الدراسة على دراسة جانبين مهمين يتم التعامل بهما من خلال شبكات الانترنت عن طريق المواقع الالكترونية في أي مكان وزمان دون الحاجة للتنقل وبالتالي قد يقوم بها مرتكب الجريمة وهو في منزله لتحويل أمواله غير المشروعة إلى أي بنك في العالم بضغطة زر، وتتمثل هاتين الطريقتين في: البنوك الإلكترونية والبورصات الإلكترونية.

المطلب الأول: البنوك الإلكترونية

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self Service Banking) - وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان) مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك.(5)

فالخدمات البنكية الإلكترونية تتميز بالخصائص التالية:

- خدمات تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة؛

- خدمات لا تعرف قيودا جغرافية؛

- خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية؛

-يتم الدفع عن طريق النقود الإلكترونية.

وخلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية:

البنوك الافتراضية (بنوك الإنترنت): تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي.

البنوك الأرضية : وهي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

إن كانت بعض الخدمات الإلكترونية على الإنترنت تقدم من قبل بنوك حقيقية للإنترنت بمعنى لها خدمات حصرية فقط على الإنترنت إلا أن الغالبية العظمى من البنوك العاملة على الشبكة هي بنوك تقليدية لها سمعتها عمدت إلى تقديم خدمات المعاملات البنكية على موقع ويب الإنترنت وتعد تلك الخدمة المقدمة للزبائن على الإنترنت كخدمة إضافية (6) .

يتم اللجوء إلى هذا النوع من البنوك من طرف مرتكبي جريمة تبويض الأموال كونها توفر لهم أسهل وأسرع وأمن وسيلة لنقل أموالهم غير المشروعة مهما كانت قيمتها وإلى أي مكان في العالم دون أن يكتشف أمرهم لما تقتضيه هذه الوسيلة من سرية لضمان ثقة زبائنهم ومتعاملينهم عبر العالم إضافة إلى أنه يبقى المتعامل مع البنك الإلكتروني مجهول الهوية أي يتم التعامل معه بناء على رمز سري لا يمكن كشف هوية صاحبه مما يشجع هؤلاء المجرمين إلى التعامل بهذا الوسيط الإلكتروني.

ولقد عرفت الجزائر البنوك الإلكترونية من خلال تعاملات البنوك الجزائرية عبر مواقع شبكة الإنترنت مواكبة للتطور التكنولوجي الحاصل على مستوى التعاملات المصرفية فأصبحت تستخدم البطاقات البنكية والشيكات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية.

ومن خلال الجدول الموالي سيتم توضيح تطور عدد البطاقات البنكية والشيكات الإلكترونية والتحويلات المالية في البنك الخارجي الجزائري من سنة 2008 إلى سنة 2013 (7) :

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نوع البطاقة						
البطاقات البنكية	112666	115464	150042	165444	343638	512958
عدد الشيكات الإلكترونية	604806	892908	1028874	1138014	1227264	1278570
التحويلات المالية الإلكترونية	114645	1504806	439820	1539792	1825090	1296828

المطلب الثاني: البورصات الإلكترونية

إن ظاهرة تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية حركة الأموال بين كافة الدول المتقدمة والنامية وظاهرة التوسع في المضاربات المالية من خلال البورصات يجعل عملية غسل الأموال تنمو وتتكاثر ويجعل الكثير من البنوك تتسابق لتأخذ من هذه الظاهرة القذرة ما أمكن بالمراوغات والمخادعات والالتفاف على القوانين أو أية إجراءات إدارية وغالباً ما تتستر هذه العمليات وراء أسماء كبيرة لشركات أو مستثمرين⁽⁸⁾

تعد البورصة سوق يلتقي فيه كل من البائع والمشتري لإتمام عملية تبادل من المبادلات المختلفة، ومن ثم فإن نشاط البورصة يتسع ليشمل كافة أنواع المعاملات والأنشطة التي يمارسها البشر ويحتاجون إليها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم .

لكن في ظل تدويل الاقتصاد العالمي وعولمته، ونمو أسواق المال الدولية، تم البدء باستخدام البورصات الإلكترونية، الحوالة الإلكترونية وتنفيذ الصفقات والمعاملات المالية عبر الإنترنت، وأصبح انتقال رؤوس الأموال عبر الدول أكثر يسراً، وكعادتهم وفي خضم هذه الثورة، إستفاد المجرمون من ثورة الاتصالات ومنتجاتها ولاسيما "شبكة الاتصالات الدولية Internet" لتحويل نظام الحوالة المالية واستخدامه في دعم الأنشطة غير المشروعة ولخرق أنظمة قوانين النقود المحلية والدولية، مستغلين التغطية التي يؤمنها هذا النظام باعتباره قائماً أصلاً على عدم ترك أوراق أو مستندات لتعقب حركة نقل الأموال واقتفاء أثرها بهدف إبراز الأدلة لدى حصولها عند الاقتضاء، مما يجعلهم مجهولين، ويبقيهم خلف الستار⁽⁹⁾ .

لفترة طويلة ظل التداول المالي يتم إلكترونياً فقط بين البنوك والمؤسسات المالية وهذا يعني أن التداول في الأسواق المالية كان مغلقاً أمام كل من هم خارج هذه المؤسسات. مع تطور الإنترنت عالية السرعة بات أي كل من يود المشاركة في التداول قادراً على فعل ذلك عبر الإنترنت . ويمكن تداول أي شيء تقريباً عبر الإنترنت: الأسهم، العملات، السلع، السلع المادية، وباقية كاملة من الأمور الأخرى - في هذه المرحلة، إذا كان هناك شيء قابل للتداول، فسيتم تداوله. ضمن كل هذه الأسواق، يعتبر سوق الفوركس هو الأكبر. يجري تداول حوالي 44 تريليون دولار من العملة كل يوم - وهذا أكبر من أي بورصة في أي مكان في العالم⁽¹⁰⁾.

ولعل أهم طريقة أو موقع للتداول إلكترونياً نجد موقع تداول العملات فوركس. فعالم الفوركس عالم ملئ بالأسرار وصعوبة التعامل فيه قوية جداً وفي نفس الوقت سهلة جداً فهو أسلوب حياة أو كما يقول بعض المحترفين أن أحد أسرار الفوركس هي البساطة أي السهل الممتنع.

"الفوركس" ويقصد به التعامل في أسواق العملات الأجنبية أو المتاجرة بالعملات في البورصة عبر شبكة الإنترنت، وهذا ما يمنعه قانون البنك المركزي بمصر وبالرغم من أن القانون بمصر يحظر هذا النشاط

حتى الآن فإن بعض الشركات تمارسه بطريقة أو بأخرى منهم من يمارسه تحت مسمى شركات للاستشارات المالية وخدمات البورصة أو الاستيراد والتصدير مستغلين عدم وجود عقوبات محددة لها بالقانون المصري (11) .

إن نشاط سوق الفوركس قد يستخدم في تمويل الإرهاب أو تبييض الأموال بشكل عام مما يؤدي إلى هدم اقتصاد دول كاملة وليست أي دول بل دول تتحكم في اقتصاد العالم وله أفق أوسع بكثير ونظرة أشمل لأنه يتابع عن كثب كل كبيرة وصغيرة مما يؤثر على العملة من ارتفاع وانخفاض.

إن أي نشاط لتداول الأموال يتم بعيداً عن أعين الرقيب وعن سلطة القانون يصبح موضعاً للشك، فطبيعة المتعاملين في مجال الفوركس تحد من ذلك بدرجة كبيرة نظراً لأن التعاملات عادة ما تتم تحت غطاء شرعي لشركة وساطة معتمدة وتخضع حساباتها للرقابة المصرفية. إن هذه الشركات تخفي تعاملات الفوركس ضمن تعاملات شهادات الإيداع الدولية وغيرها من أنشطة مرخصة في سوق رأس المال.

المقارنة بين الشركات

مقارنة بسيطة لبعض شركات الفوركس التي نتعامل معها

اسم الشركة	المقر الرئيسي	الرافعة المالية	السريد	عمولات	حسابات إسلامية	مسجلة في	سنة التأسيس	الحد الأدنى للحساب المصغر	الحد الأدنى للحساب العادي	طرق الإيداع و السحب	لمزيد من المعلومات
	بريطانية	1:400	2/5	لا	نعم	FSC	2003	\$ 1	\$ 200	بطاقات الائتمان + التحويل البنكي + الواب مني	اضغط هنا
	قبرص	1:200	2/5	لا	نعم	CySEC - FSC	2003	\$ 100	\$ 1000	بطاقات الائتمان + تحويل بنكي + موني بوكرز	اضغط هنا

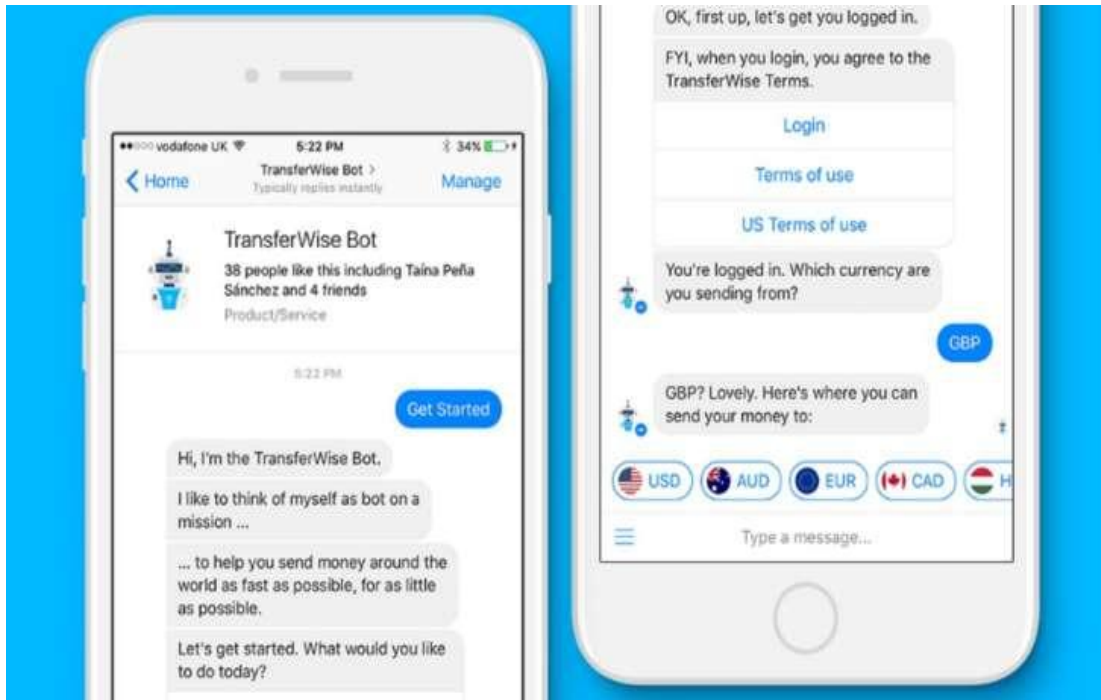
لقد أدى ذلك إلى وضع سلعة البنوك الرئيسية (النقود) والمؤسسات المالية على أعتاب العصر الرقمي والإلكتروني والسوق الكوني أمام تحديات هامة ولا سيما عبر الوسائل الإلكترونية والتحويل والتوقيع الإلكترونيان إنما الأهم الاستحداث الإلكترونية لتبييض الأموال، فبرز ما يسمى الغسيل الرقمي وصعوبة الرقابة على المتعاملين به في ظل التزام سرية المعلومات المصرفية. فغدت هذه الظاهرة محط الأنظار والشغل الدائم للدول، مبعث قلق واستنفار للمستهدفين وتحدياً دائماً لإيجاد أساليب تقي بالغرض ولحدى الظواهر التي تم تداولها حديثاً في المحافل المحلية كلها، الإقليمية والدولية المتخصصة بالجرائم الاقتصادية، وبالأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي (12) .

المطلب الثالث: آخر طريقة مستحدثة لتحويل الأموال: تحويل الأموال عن طريق موقع فيسبوك

أطلقت الشركة الناشئة لتحويل الأموال "TransferWise" روبوت دردشة أو "chatbot" جديد يتيح لمستخدمي فيسبوك نقل الأموال إلى الخارج باستخدام خدمة التراسل على المنصة الاجتماعية . ويمكن استخدام روبوت الدردشة لنقل الأموال بين الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي. كما سيتم أيضاً

إخطار المستخدمين عن طريق تنبيهه عندما تصل العملات المستخدمة بانتظام إلى أسعار مناسبة . مستخدمو فيسبوك كان بإمكانهم في السابق تحويل الأموال داخل الولايات المتحدة، ولكن ليس بين حسابات في دول أجنبية.

ينقل أكثر من مليون عميل ما يقرب من مليار دولار شهرياً باستخدام "TransferWise"، التي يقع مقرها في لندن. الشركة الناشئة، التي تستثمر فيها مؤسسة "أندرسن هورويتز" ومؤسس "فيرجن"، ريتشارد برانسون، تقدر قيمتها بـ 1.1 مليار دولار. تساعد "TransferWise" المستخدمين على تجنب الرسوم باهظة التكاليف التي تتكبدها عند تحويل الأموال دولياً . وهي تفعل ذلك من خلال السماح للعملاء بتحويل الأموال إلى حساب مصرفي محلي للشركة في دولة المستخدم، ثم تدفع الشركة نفس المبلغ من حساب محلي في بلد ثان من اختيار المستخدم . وتنظم "TransferWise" من قبل هيئة السلوك المالي (FCA) في بريطانيا، وقالت الشركة إن روبوتها على فيسبوك يتوافق مع جميع القوانين ذات الصلة بحماية المستهلك . وتم الإعلان عن إطلاق هذه الخدمة بتاريخ: 2017/02/21.⁽¹³⁾



وذكرت الشركة "TransferWise" وفقاً للصحيفة أنها طورت برنامج "محادثات فيسبوك" Chatbot ليتمكن المستخدمين من التواصل مع الشركات التجارية وتنفيذ بعض المهام كالشراء عبر الإنترنت بشكل آمن. إلى تمكين العملاء من إرسال الأموال إلى الأصدقاء والعائلة من أمريكا إلى بريطانيا وكندا وأستراليا وأوروبا، من نفس التطبيق الخاص بالمحادثات، كما أن الشركة أضافت خدمة إشعارات بسعر صرف العملات لتتبيه العملاء . وقال سكوت ميلر رئيس الشراكات العالمية لشركة TransferWise إن chatbot متاح حالياً في برنامج محادثات فيسبوك مع العلم أن الخدمة تعمل على جميع منصات التواصل الاجتماعية

بيد أنه لم يتم التعاون سوى مع فيسبوك حالياً مشيراً إلى احتمالية التوسع في إطلاق الخدمة في دول أكثر وتحسين طرق تحويل الأموال. وأصبح Chatbots موضوعاً ساخناً في تكنولوجيا المشاريع خلال العام الماضي بسبب التطورات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي الذي يجعله أكثر قدرة على التفاعل مع الشركات والأفراد وحتى المصارف كما ذكرت أنه من المأمول أن يعمل التطوير على تحسين وتقليل تكلفة عمليات خدمة العملاء.⁽¹⁴⁾

المبحث الثاني: الآليات القانونية لمكافحة جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية

العديد من التشريعات الوطنية المقارنة بذلت جهوداً مضيئة في سبيل مكافحة جريمة تبييض الأموال ولعل أهم هذه الجهود هو تجريم الوسائل المستعملة في التبييض في حد ذاتها وتوقيع عقوبات رادعة على مرتكبيها.

قبل تحديد الآليات القانونية لمكافحة جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية سوف يتم التطرق في البداية لأسباب انتشار الجريمة في ظل البيئة الإلكترونية ثم التطرق إلى ما يعرف بشرطة الانترنت وهل يمكن تطبيقها على جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية إذا ما اعتبرناها نوع من أنواع الجرائم الإلكترونية.

المطلب الأول: أسباب انتشار جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية

إن عالم العولمة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت ولا زالت من البيئات الأساسية في عمليات غسل الأموال من خلال القطاعات المالية والمصرفية، لكون أن التحسن والتطور الكبير في أساليب ارتباط هذه المؤسسات دولياً ببعضها البعض وبأساليب ربط الأسواق المالية ببعضها البعض.

كما ترتبط أيضاً بتنوع الأدوات المالية المستحدثة في الخيارات والمستقبلات والمشتقات إضافة إلى استخدام تقنيات التعامل عن بعد مع بعض القطاعات المالية مثل استخدام شبكات الصراف الآلي في المصارف واستخدام النقود البلاستيكية، من ذلك لا يمكن تعقب مصدر تلك الأموال أو عائداتها لأنها باتت تحمل أرقاماً سرية مشفرة وبإمكانها أن تمر بعدد من الإجراءات والخطوات قبل أن تدخل إلى الدورة الاقتصادية لذلك البلد. حيث أنها تمر عبر الجهاز المصرفي لدولة أخرى ومن ثم تدخل في نشاط استثماري لدولة ثالثة وهذا بالضرورة يؤدي إلى صعوبة اكتشاف هذه الأموال من قبل الجهات المختصة⁽¹⁵⁾.

بذلك يمكن القول أن توافر البيئة الإلكترونية المواتية ساعدت كثيراً على سرعة انتشار جريمة تبييض الأموال بالنظر إلى التطور التكنولوجي السريع.

المطلب الثاني: شرطة الإنترنت: ضبطية خاصة بالجرائم الإلكترونية

على الرغم من أن القانون رقم 01/05 المعدل والمتمم لم يتضمن النص على الالتزام بإعمال تدابير مشددة إزاء عمليات تبييض الأموال عن طريق الوسائل الإلكترونية لكن هذا ما أقره النظام رقم 05/05 الملغى وأكد عليه النظام رقم 03/12 الساري المفعول المؤرخ في 2012/11/28 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، والذي نصت المادة 17 منه على:

"يتعين على المصارف والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر في إطار التحويلات الإلكترونية مهما كانت الوسيلة المستعملة (SWIFT – ARTS – ATCI...) و/أو وضع الأموال تحت التصرف أن تسهر على التحقق بدقة من هوية الأمر بالعملية والمستفيد بالإضافة إلى عنوانهما وبالإضافة إلى هذا تضمن النظام رقم 08/11 المؤرخ في 2011/11/28 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الإشارة إلى هذا الالتزام بموجب المادة 29 فقرة ج: "يجب على البنوك... السهر على التحديد الدقيق لهوية الأمر بالعملية والمستفيد من التحويلات الإلكترونية بالإضافة إلى عنوانيهما مهما كانت الوسيلة المستعملة"⁽¹⁶⁾.

التفرقة بين جرائم الإنترنت بالمعنى الفني عن بقية الجرائم الأخرى:

يجب التفرقة بين جرائم الإنترنت وشبكات المعلومات بالمعنى الفني عن بقية الجرائم الأخرى التي يستخدم فيها الإنترنت كأداة لارتكابها .

يقصد بجرائم الإنترنت وشبكات المعلومات الدخول غير المشروع إلى الشبكات الخاصة بالشركات والبنوك وغيرها وكذلك الأفراد، والعبث بالبيانات الرقمية التي تحتويها شبكة المعلومات مثل تزيف البيانات أو إتلافها ومحوها، امتلاك أدوات أو كلمات سرية لتسهيل ارتكاب مثل هذه الجرائم التي تلحق ضرراً بالبيانات والمعلومات ذاتها وكذلك بالنسبة للبرامج والأجهزة التي تحتويها . أما الجرائم التقليدية الأخرى مثل غسيل الأموال، تجارة المخدرات، الإرهاب، الدعارة، الاستخدام غير المشروع للكروت الإلكترونية، جرائم التجارة الإلكترونية.....الخ، فيستخدم الإنترنت كأداة في ارتكابها. فهي بالتالي ليست جرائم إنترنت بالمعنى الفني ولن كان يطلق عليها الجرائم الإلكترونية⁽¹⁷⁾.

لكن يبقى السؤال المطروح هل يمكن اعتبار جريمة تبييض الأموال في البيئة الإلكترونية نوع من أنواع

الجرائم الإلكترونية؟

الجريمة الإلكترونية هي الجريمة التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالإنترنت ويكون هدفها اختراق الشبكات أو تخريبها أو التحريف أو التزوير أو السرقة والاختلاس أو قرصنة وسرقة حقوق الملكية الفكرية⁽¹⁸⁾. ويشكل السلوك الانحرافي جريمة بأركانها المادية والمعنوية ولا عبرة فيها بالباعث على ارتكابها.

وبالتالي فإن الجريمة الإلكترونية هي تلك الجريمة التي تتم من خلال إلحاق ضرر بالبيانات أو المعلومات الموجودة على شبكة المعلومات أو إفشاء أسرار من خلال الاطلاع على بيانات سرية باستخدام وسائل الكترونية بينما جريمة تبييض الأموال في البيئة الإلكترونية فهي تنطلق من عملية إلكترونية صحيحة وقانونية سواء تمثلت في تحويل أموال أو بيع أو شراء أو أي عملية تجارية من خلال وسائل إلكترونية بطريقة قانونية وصحيحة وغير مخالفة للقانون لكن أساس الركن المادي في الجريمة يتمثل في عدم شرعية مصدر الأموال المستعملة في هذا التحويل بمعنى أن الجانب الإلكتروني في العملية يعتبر صحيح وقانوني لكن مصدر الأموال المستعملة في التحويل أو البيع أو الشراء غير شرعي.

لكن يمكن القول أن الحاسوب له صلة وثيقة بالجرائم الإلكترونية، فلا جريمة إلكترونية بدون حاسوب، فهذا الجهاز له دور أساسي وفعال في مجال الجريمة الإلكترونية؛ ويؤدي ثلاثة أدوار في ميدان ارتكاب الجرائم، ودورا رئيسا في حقل اكتشافها، ففي حقل ارتكاب الجرائم يكون له الأدوار التالية:

الأول: يكون الحاسوب هدفا للجريمة (Target of an offense)، وذلك كما في حالة الدخول غير المصرح به إلى النظام، أو زراعة الفيروسات لتدمير المعطيات والملفات المخزنة أو تعديلها، أو كما في حالة الاستيلاء على البيانات المخزنة أو المنقولة عبر النظم.

الثاني: يكون الحاسوب أداة الجريمة لارتكاب جرائم تقليدية.

الثالث: يكون الحاسوب بيئة الجريمة، وذلك كما في تخزين البرامج المقرصنة فيه، أو في حالة استخدامه لنشر المواد غير القانونية، أو استخدامه أداة تخزين أو اتصال لصفقات ترويج المخدرات وأنشطة الشبكات الإباحية ونحوها⁽¹⁹⁾.

وبالرجوع إلى جريمة تبييض الأموال في البيئة الإلكترونية نجد أنها تتم بالحاسوب كأداة لارتكاب جريمة تبييض الأموال كما أنها الحاسوب يعتبر البيئة المخصصة للجريمة كونها تتم وجوبا في بيئة إلكترونية وعلى هذا النحو تعتبر جريمة تبييض الأموال في البيئة الإلكترونية نوعا من أنواع الجرائم الإلكترونية يقتضي مواجهتها والوقاية منها بنفس السبل.

أما عن موقف المشرع الجزائري فقد حاول على غير العادة تنظيم الجانب الإجرائي للجرائم الإلكترونية وذلك عن طريق إصداره للقانون رقم 04 / 09 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة

بتكنولوجيا الاعلام وقد نص القانون السالف الذكر على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من جرائم تكنولوجيا الاعلام والاتصال كما أنه أشار إلى مسألة تفتيش المنظومات المعلوماتية في المادة 5 من القانون، ولكنه جعل الجهة المختصة به هي الجهات المنصوص عليها في القواعد العامة. هذا وقد صدر المرسوم الرئاسي رقم 15/261 المتضمن إنشاء هيئة لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وأدرجت الجزائر الجرائم المعلوماتية في قانون العقوبات، حيث تم تجريمها والنص على العقوبات، كما أنها سنت قانونا خاصا للوقاية من الجرائم المعلوماتية ومكافحتها سنة 2009 وتم استحداث جهات قضائية متخصصة ذات اختصاص إقليمي موسع للنظر في الجرائم الخطيرة من بينها الجرائم المعلوماتية وجرائم الإرهاب وتبييض الأموال، يشرف عليها قضاة متخصصون⁽²⁰⁾.

مهما أعدت الدولة وجهزت الوسائل والإمكانات المادية والبشرية لمواجهة جريمة ما فإن الحد من هذه الجريمة والقبض على مرتكبيها لن يتأتى إلى إذا كان هذا الاستعداد متناسبا مع طبيعة الجريمة، فللجريمة الإلكترونية تختلف اختلافا جذريا عن الجرائم الأخرى من حيث تكوينها وارتكابها وآثارها ونطاقها وحتى مرتكبيها لهذا فإنه من غير الممكن أن يبحث ويتحرى في جريمة تبييض الأموال القائمة في ظل البيئة الإلكترونية إلا من طرف من كان ملما بطبيعة هذه الجرائم ومتمكنا من تقنيات الإعلام والاتصال والمعلوماتية.

خاتمة

إن حجم تجارة تبييض الأموال يتراوح حالياً وفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي ما بين 950 مليار دولار و1.5 ترليون دولار. كما كشفت التقارير أن حجم الدخل المتحقق من تجارة المخدرات في العالم يصل إلى نحو 688 مليار دولار أميركي وأن 150 مليار دولار من هذه العمليات تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية و5 مليارات في بريطانيا و33 مليار في دول أوروبا و500 مليار في بقية دول العالم.

إن للعولمة المالية العديد من الآثار على الجهاز المصرفي منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، الشيء الذي يجعل من الضروري على الجهاز المصرفي مواجهة هذه التغيرات من خلال إصلاح هيكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بانتشار جريمة تبييض الأموال.

ومهما كانت التعديلات أو التغيرات التي ستبرز هناك حقيقة واحدة لن تتغير وهي ما من برنامج لمكافحة تبييض الأموال سيكون ناجحاً بنسبة 100% فمبيضو الأموال يستخدمون أساليب متزايدة التعقيد لتجنب برامج الكشف التي تعتمد على المصارف إنما التعاون القانوني والتقني المحلي، الإقليمي والدولي المتواصل والفاعل هو وحده الذي يستطيع ضبط هذه الظاهرة الإجرامية.

الاقتراحات:

- ✍ تطوير قدرات التكنولوجيا في مجال الإعلام الآلي لكشف المعاملات المشبوهة على الشبكة الإلكترونية والتحقق من هوية العميل.
- ✍ اعتماد الطريقة التقليدية في فتح الحسابات البنكية حتى يكون هناك اتصال مباشر بين العميل والبنك لتفادي عمليات التحايل الإلكتروني.
- ✍ يجب إبراز الهوية للتعرف على المستخدم الحقيقي للبطاقة لتحقيق أمان أكثر وتحديد هوية مرتكب جريمة تبييض الأموال.
- ✍ تجريم جميع الأنشطة التي تمهد وتيسر لوقوع جريمة تبييض الأموال وخصوصاً تقاعس المصارف عمداً عن الإبلاغ عن العمليات المصرفية المشبوهة، أو عدم التحري عن مصدر الأموال المودعة إذا تجاوزت حداً معيناً خاصة إذا تعلق الأمر بالتعاملات الإلكترونية.
- ✍ تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القانونية، المالية، النقدية والتقنية، وتقديم برامج تدريب على الأساليب الحديثة لكشف محاولات غسيل الأموال والإبلاغ عنها.

الهوامش:

- ^{1/} — ميثم الشخص. غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر البورصات. جريدة العربي الجديد. صفحة ملحق اقتصاد البنزس. الدوحة. قطر. 2015/07/06.
- ^{2/} — نادية عبد الرحيم. تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي — دراسة حالة الجزائر — رسالة ماجستير. جامعة الجزائر3. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2010/2011. ص 120.
- ^{3/} — عبد الغني ربوح، نور الدين غردة. تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق. مداخلة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. قسم علوم التسيير. 11 و 12 مارس 2008.
- ^{4/} — أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/62597> بتاريخ: 2014/09/04.
- ^{5/} — أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي. المرجع السابق.
- ^{6/} — تدريست كريمة. دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال. أطروحة دكتوراه. جامعة مولود معمري. تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2014. ص 104.
- ^{7/} — دراجي أم الخير. أثر عصنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي. دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لفترة 2013/2008. ماستر علوم اقتصادية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. قسم العلوم الاقتصادية. 2014/2015. ص 20.
- ^{8/} — غسل الأموال. الموقع الإلكتروني ويكيبيديا. <https://ar.wikipedia.org>
- ^{9/} — أحمد سفر. الحوالة في نظام المدفوعات العالمي وعلاقتها بتبييض الأموال. إتحاد المصارف العربية. 2003. ص 132
- ^{10/} — ما هو التداول. على الموقع الإلكتروني: <http://ar.tradimo.com>. 2015
- ^{11/} — رامي المصري. "الفوركس" الباب الخلفي لتمويل الإرهاب وغسيل الأموال.. الخبراء: التعامل به عبر الإنترنت وهو صورة من صور توظيف الأموال.. والرقابة المالية والبنك المركزي يمنعان في مصر. جريدة اليوم السابع. صفحة تحقيقات وملفات. مصر. 2015/07/26.
- ^{12/} — جنان الخوري. تبييض الأموال جريمة جزائية مصرفية وتبعية. مجلة الجيش. لبنان. العدد 85. تموز 2013.
- ^{13/} — <https://arabic.cnn.com>
- ^{14/} — <http://www.aleqt.com>
- ^{15/} — نادية عبد الرحيم. المرجع السابق. ص 123.
- ^{16/} — تدريست كريمة. المرجع السابق. ص 166.
- ^{17/} — صالح أحمد البربري. بحث قانوني حول دور الشرطة في البحث والتفتيش والضبط المتعلق بجرائم الإنترنت. موقع محاماة نت. <http://www.mohamah.net>
- ^{18/} — أشرف هزاع، رصد مرتكبي الجرائم الإلكترونية يتم عقب الإبلاغ عنهم، جريدة الأهرام، مصر، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/306134.aspx>
- ^{19/} — جواهر بنت عبد العزيز آل سعود، الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، مجلة الاتصالات والعالم الرقمي، أسبوعية متخصصة تصدر كل أحد عن صحيفة الجزيرة، بتاريخ: 10 جمادى الأولى 1428، العدد 209.
- ^{20/} — قناة الجزائر، ورشة حول الجريمة الإلكترونية وأمن المعلومات، على الموقع: <http://www.algeriachannel.net> تم الاطلاع بتاريخ: 2018/02/15.

المصادر والمراجع

- أشرف هزاع، رصد مرتكبي الجرائم الإلكترونية يتم عقب الإبلاغ عنهم، جريدة الأهرام، مصر، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/306134.aspx>
- تدريست كريمة. دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال. أطروحة دكتوراه. جامعة مولود معمري. تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2014.
- جنان الخوري. تبييض الأموال جريمة جزائية مصرفية وتبعية. مجلة الجيش. لبنان. العدد 85. تموز 2013.
- جواهر بنت عبد العزيز آل سعود، الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، مجلة الاتصالات والعالم الرقمي، أسبوعية متخصصة تصدر كل أحد عن صحيفة الجزيرة، بتاريخ: 10 جمادى الأولى 1428، العدد 209.
- دراجي أم الخير. أثر عصرنه الخدمات المصرفية على الأداء البنكي. دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لفترة 2013/2008. ماستر علوم اقتصادية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. قسم العلوم الاقتصادية. 2015/2014.
- رامي المصري. "الفوركس" الباب الخلفي لتمويل الإرهاب وغسيل الأموال.. الخبراء: التعامل به عبر الإنترنت وهو صورة من صور توظيف الأموال.. والرقابة المالية والبنك المركزي يمنعانه في مصر . جريدة اليوم السابع. صفحة تحقيقات وملفات. مصر. 2015/07/26.
- صالح أحمد البربري. بحث قانوني حول دور الشرطة في البحث والتفتيش والضبط المتعلق بجرائم الإنترنت. موقع محاماة نت. <http://www.mohamah.net>
- عبد الغني ربوح، نور الدين غردة. تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق. مداخلة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. قسم علوم التسيير. 11 و 12 مارس 2008.
- غسيل الأموال. الموقع الإلكتروني ويكيبيديا. <https://ar.wikipedia.org>
- ميثم الشخص. غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر البورصات. جريدة العربي الجديد. صفحة ملحق إقتصاد البزنس. الدوحة. قطر. 2015/07/06.
- ما هو التداول. على الموقع الإلكتروني: <http://ar.tradimo.com>. 2015.
- نادية عبد الرحيم. تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 3. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2010-2011.
- أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/62597> بتاريخ: 2014/09/04.